المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

وبعد، تعتبر الموازنة العامة أو الميزانية العامة للدولة من أهم الأدوات المالية التي تمتلكها الحكومات، فهي أداة فعالة لقياس مستوى الممارسة الديمقراطية، وإحداث الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المرغوبة، ولأن مجال تطبيقها يمس كل الميادين، فهي تعكس مجمل نشاط الدولة، بل إنها المرآة التي تعكس بصدق الفلسفة السياسية للسلطة التنفيذية وأهدافها، كما تعكس وتحدد الحياة الاقتصادية للدولة، وبالتالي فهي تمثل أحسن أداة لاتخاذ القرارات الحكومية، لاستخدام الموارد المتاحة وفقا لأولويات الخطة السنوية.

وتمثل الموازنة العامة للدولة الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة، باعتبارها إحدى أهم الأدوات التي تستعمل في تنظيم مختلفة العمليات المالية العمومية، بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية، ولذلك تعد دراسة الموازنة العامة في جوهرها دراسة في الاقتصاد التطبيقي، موضوعها هو تخصيص الموارد وتوزيعها بين مختلف الحاجات العامة.

ولعل الاهتمام بالموازنة العامة قد أملته الحاجة إلى حسن تخصيص الموارد المتاحة، وترشيد النفقات العامة، وقد ساهم ذلك في تطوير أنظمتها، وفرض على قواعدها وعملياتها ضرورة التكييف مع البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

ويقدم هذا الكتاب أساسيات الموازنة العامة للدولة المسماة " الموازنة التقليدية أو موازنة البنود "، من خلال تراكم معارف مرتبطة بالنموذج السائد لمنهجية الموازنة العامة في أغلب الدول العربية، وخلاصة تجارب التطورات التي عرفها في بعض الدول المتقدمة.

وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة فصول من أجل شرح المفاهيم العامة، وتحليل القواعد الخاصة التي تبنى على أساسها الموازنة، ثم توضيح مراحل دورتها وتتبع تطور اتجاهاتها الحديثة.

فقد تضمن الفصل الأول الذي عنوانه: مدخل للتعريف بالموازنة العامة للدولة، لمحة عن تطور فكرة الموازنة العامة في الغرب وعند المسلمين، كما تناول المداخل المختلفة التي تعبر

عن الأهمية المحاسبية والإدارية والقانونية والاقتصادية والسياسية للموازنة. ثم عرض مفهوم الموازنة العامة في الفكر المالي التقليدي والحديث، وفي التشريعات الحكومية، ومن خلال مؤلفات المالية العامة. لنوضح بعدها خصائص الموازنة وما يميزها عما قد يختلط بها من الميزانيات. وختاما لهذا الفصل وضحنا مفهوم هيكل الموازنة وشروطه وأهدافه، والتصنيف العام للموازنة العامة وتبويبها.

وأما الفصل الثاني الذي عنوانه: القواعد الفنية للموارنة العامة للدولة، فقد تضمن القواعد الأكثر شيوعا، وهي: قاعدة السنوية، وقاعدة الشيوع، وقاعدة الوحدة، وقاعدة الشمول، وقاعدة التوازن. وقد قدمنا كل قاعدة من خلال تناول مفهومها ومبرراتها، والإستثناءات الواردة عليها.

وقد تعرض الفصل الثالث الذي عنوانه: دورة الموازنة العامة للدولة، إلى تفصيل مختلف المراحل التي تكون منها دورة الموازنة العامة، انطلاقا من مرحلة الإعداد التي تتولاها السلطة التنفيذية، إلى مرحلة الاعتماد التي هي من اختصاص السلطة التشريعية، إلى مرحلة تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها، وأخيرا مرحلة مراقبة تنفيذ الموازنة العامة.

وأما الفصل الرابع الذي عنوانه: الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة، فقد تطرقنا في بدايته إلى الموازنة التقليدية التي لا تزال تعتمد في كثير من دول العالم، والتي تمثل القاعدة الأساسية للتطورات التي تجسدت في ميزانية البرامج والأداء، ونظام التخطيط والبرمجة والموازنة، وأخيرا ميزانية الأساس الصفري.

وختاما، فقد حرصنا على عرض المادة العلمية لهذا الكتاب وفق منهجية واضحة، وبأسلوب مركز وخل من كل تعقيد، بغية تمكين الدارسين للمالية العامة، والعاملين في ميادينها التنفيذية العمومية، من الولوج إلى علم الميزانية العامة بطريقة سهلة ومفيدة. وحسبي أني قد بذلت قصارى جهدي، ولم أدخر ما في وسعي من أجل إنجاز هذا الكتاب، فإن أصابت فذلك توفيق من الله، ولله الحمد والشكر، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفع به البلاد والعباد. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الدكتور جمال لعمارة